الأوضاع السياسة للبلدان العربية ودراسة التحول الديمقراطي

The political situations of Arab countries and the study of democratization

بلعيد منيرة[1]

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3
mounirabelaidi@yahoo.com

تاريخ الوصول 2019/02/24 القبول 2020/12/07 النشر على الخط 2021/01/15

Received 24/02/2019 Accepted 07/12/2020 Published online 15/01/2021

ملخص:

إن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية يجب أن لا تكون مدعاة إلى اليأس وإنما إلى المزيد من البحث حول أسباب تراجع العرب عما بلغته دول أخرى، ويجب أن تتصدر قضية التحول الديمقراطي أولويات الأجندات البحثية في حقل السياسة المقارنة للنظم السياسية العربية لسنوات قادمة، فالكثير من القضايا الأساسية والفرعية المرتبطة به لم يتم دراستها وإزالة الغموض عنها بعد. كما أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. فالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من البحث والتقصي فيها حتى يتمكن الباحث العربي من الاسهام في بناء نظام سياسي ناضج.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الأوضاع السياسية للبلدان العربية، معوقات الترسيخ الديمقراطي، أزمة بناء الدولة العربية، أجندات بحثية في السياسة المقارنة.

summary

The circumstances in the Arab region should not be a cause for despair, but further research into the causes of the decline of Arabs compared to other countries. It should be the vanguard of the issue of democratization priorities and research agendas in the field of comparative politics of Arab political systems for years to come, many of the basic questions have not been studied. The process of transitioning to a system of democratic governance and implanting in a way that ensures continuity and stability is a complex process and takes a relatively long period of time. The transition from the undemocratic system does not necessarily mean a foundation of a stable democratic system, because there are many conditions and requirements that the Arab researcher must contribute to arrive at the construction of a mature political system.

Keywords: The democratic transition, the political situation in the Arab countries, the obstacles to the consolidation of democracy, the construction of the Arab state crisis, the research programs in comparative politics**.**

[1] المؤلف المرسل: منيرة بلعيد الإيميل :mounirabelaidi@yahoo.com

مقدمة:

عرفت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من التطورات التي شهدتها دول العالم الثالث تدور في معظمها حول تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية (The Global Democratic Revolution)، هذا الانتشار الواسع للتحول الديمقراطي (Democratization)في دول العالم الثالث شمل أكثر من نصف دول العالم بعد انزواء الفكر الشيوعي، فالاتساع والانتشار في نطاق هذه التحولات قاد إلى تفاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار والاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبيرالية على أن تسود باعتبارها البديل المحتمل الوحيد للنظام التسلطي.

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، وما زاد الاهتمام المتنامي لمختلف هذه الأدبيات بهذا الموضوع، هو أن طبيعة التحول الديمقراطي تتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له. ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزا للواقع السياسي والاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل وتباينت من دولة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، أنتجت أنماطا مختلفة وأشكال من التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث أن كل تجربة لها خصوصيتها وأسبابها. وهذا ما ميز تجارب التحول الديمقراطي في البلدان العربية، حيث دخلت معظم هذه البلدان الدمقرطة منذ عقود من الزمن إلا أنها لم تستطع التوصل إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر وراسخ.

بل بالعكس من ذلك، أدى تسارع الأحداث داخل هذه الدول وعلى المستوى الإقليمي والدولي من جهة، وعدم تهيئة البيئة والأرضية الملائمة من أجل بناء نظام سياسي جديد ومغاير من جهة ثانية، إلى ظهور نظم سياسية هجينة ليست بالديمقراطية ولا بالتسلطية التقليدية، وهي ما أصطلح على تسميتها بالنظم التسلطية التنافسية. هذا ما زاد من تعقيد الأوضاع السياسية في البلدان العربية، الأمر الذي يتطلب بل ويستدعي تدخل الباحثين والمفكرين العرب من أجل الإسهام بالبحث والتقصي في مختلف الظروف التي تمر بها المنطقة، ومنه محاولة تقديم تفسير علمي ومنهاجي لها. ويأتي ضبط مصطلح التحول الديمقراطي، أساليبه، أنماطه وكيفية ترسيخه في مقدمة هذه البحوث مع التركيز على نوع النظام السياسي الديمقراطي المراد بناؤه، نظام يتماشى وخصوصيات المجتمعات العربية.

ومن أجل فهم دقيق لهذا الطرح وتحليله وتفكيكه بطريقة جلية، سوف نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي أهم الأوضاع السياسة للبلدان العربية التي جعلت من عملية دمقرطتها لم تتطور لتصل إلى بناء نظام سياسي مستقر وراسخ، وكيف أدت هذه الأوضاع إلى فرض دراسة موضوع التحول الديمقراطي كأجندة وأولوية بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية؟

يهدف موضوع دراستنا إلى السعي لفهم واستيعاب الأسباب الحقيقية وراء عدم تمكن البلدان العربية من التوصل إلى بناء نظام ديمقراطي مستقر. ومنه محاولة تبيان ما لهذه الأوضاع من أهمية ودور بارز في فرض دراسة موضوع التحول الديمقراطي كأولوية بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية، من أجل تصحيح وتقويم مسار الدمقرطة في هذه البلدان وذلك عبر الاعتماد على مختلف الحلول والاجتهادات العلمية المقترحة من قبلها والتي من شأنها أن تهيئ البيئة اللازمة لبناء نظام سياسي مستقر من جهة، ومن جهة ثانية ما لهذه العملية من أهمية كبيرة في إعادة صياغة ووضع معالم وأسس نظام ديمقراطي مواءم ويأخذ بخصوصيات البلدان العربية لكي تصل في النهاية إلى تحقيق الرسوخ الديمقراطي.

من خلال هذا الطرح، وفي محاولة لمعالجة الإشكالية الأساسية للبحث، نصيغ وننطلق من **الفرضية العامة** التالية:

إن عدم نجاح البلدان العربية في بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ يرجع إلى التعقيدات الملابسة للظروف السياسية التي سبقت مرحلة دخولها عملية التحول الديمقراطي وعدم تهيئة البيئة اللازمة لتبني نظام سياسي جديد، وهي نفسها الأسباب التي تجعل من موضوع التحول الديمقراطي أولوية بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية.

أولا: التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية:

بالرغم من انتشار استخدام مصطلح "التحول الديمقراطي" في الآونة الأخيرة، إلا أنه يعتبر من المصطلحات المهمة والأكثر إثارة للجدل داخل أدبيات النظم السياسية المقارنة، حيث أن الجماعة العلمية لم توفق في الحصول على اتفاق حول تعريف له، أو منهج لدراسته، حيث أن هناك اختلافا واضحا حول ماهية التحول الديمقراطي، أسبابه وشروط نجاحه.

إن مسألة التحول الديمقراطي تعتبر من القضايا الجديدة نسبيا في حقل النظم السياسية التي لم يتم حسمها حتى الآن، ومن الصعب حسمها مستقبلا، فالعوامل وراء التحول الديمقراطي على قدر كبير من الاختلاف والتعدد، كما أن الاستثناءات والخصوصية تظهر بوضوح في دراسات حالات الدول التي مرت بتحول ديمقراطي، بحيث يصعب التعميم أو الاتفاق على نظرية تحكم عملية التحول وتتنبأ به.

1 - تعريف التحول الديمقراطي:

يتفق الباحثون وبالرغم من كل الاجتهادات التي بذلت في إطار وضع تعريف محدد للتحول الديمقراطي أنها تعبر عن تلك العملية التي يتم من خلالها الانتقال من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، أي أن هناك بيئة أولية اتسمت بالتسلطية وبسبب مجموعة من العوامل والأسباب ذهبت هذه البلدان إلى تبني نظام ديمقراطي، بدليل ظهور مجموعة من المؤشرات التي تعلن صراحة عن التغيير في طبيعة النظام.

إن عملية تفكيك هذه الظاهرة إلى مجموعة من الجزئيات الفرعية، هي الطريقة والمنهجية نفسها المتبعة في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان العربية، والغاية من كل هذه المراحل التفكيكية هو محاولة الاقتراب من تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة وهو الكشف عن أهم الأسباب التي جعلت بعملية الدمقرطة في البلدان العربية لم تصل إلى غايتها النهائية وهي بناء

نظام ديمقراطي مستقر. ولأن دراسة أية ظاهرة لا تكون إلا بالإلمام بالجوانب المعرفية والمنهجية من جهة، ثم بمعرفة نشأتها، تطورها، مظاهرها وأسبابها، من جهة ثانية، سوف نحاول أولا ضبط مفهوم التحول الديمقراطي.

يتألف مصطلح التحول الديمقراطي من جزئين كلمة التحول وكلمة الديمقراطية. ولعل ضبط كل من هذين اللفظين يساعد في إعطاء ووضع مفهوم التحول الديمقراطي في إطاره الصحيح.

يدل لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغير أو النقل أو التغيير في الشيء والانصراف إلى سواه، وعلى مستوى النظم السياسية يستخدم للإشارة إلى انتقال النظام من نوع إلى آخر، أو يقصد به الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية[1].

ويختلف مفهوم التحول عن مفهوم التقدم والتطور والتغير والنمو، فالتقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خطى إيجابية، فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي، أما التغير فقد يكون نحو الأحسن أو الأسوأ.

أما الديمقراطية، وبالرغم من وجود عدد من الاقترابات لفهمها، إلا أنها تظل مفهوما متعدد الأبعاد يمثل حزمة معقدة (Complicated Package) من المفاهيم والإجراءات، ولا تتبنى الدراسات المعاصرة أبعادا محددة لتعريف مفهوم الديمقراطية، فبعض الدراسات ترى أن الديمقراطية هي نظام تسود فيه السيطرة الشعبية على سياسات الحكومة وقراراتها.[2]

وبعض الدراسات ترى تعدد أبعاد ومفهوم الديمقراطية الذي يقوم على أساس تأكيد السيادة الشعبية، والمساواة، وحكم الأغلبية، وحماية الأقليات، والحريات المدنية، والمشاركة في القرار على كل المستويات.

فرغم الاتفاق حول الأصل اليوناني لكلمة الديمقراطية والتي هي مركبة من شقين، الأول (Demos) وتعني الشعب و (Kratos)وتعني السلطة والحكم، حيث يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه، إلا أن مصطلح الديمقراطية يبقى من المفاهيم التي يدور حولها جدال كبير،[3] كما أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولا شكل تطبيقي واحد تتبناه جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم.

تطور مفهوم الديمقراطية عبر مراحل زمنية وظروف مكانية مختلفة، وقد ساهم كل مفكر في عملية بلورة هذا المفهوم من منظوره الخاص وتماشيا مع أفكاره وبيئته المجتمعية، حيث نجد "Symour Martin Lipset" "سيمور مارتين ليبست" يرى أنه بالرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية باختلاف الثقافة والظروف السياسية، إلا أنه يمكن القول أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية، وهي:

- التنافس الموجود في المواقع الحكومية.
- انتخابات حرة لتولي المناصب الرسمية تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة.

---

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009. ص27.

[2]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، الطبعة الأولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2005. ص19.

[3]- المرجع نفسه. ص20.

- حريات مدنية وسياسية تؤمن التنافس والمشاركة السياسية.[1]

ويعرف "ليسلي ليبسون" الديمقراطية: "هي نظام سياسي يترك سلطة زعمائها تحت المراقبة، وقيد الإشراف مع إفساح المجال لعبقرية الفرد السياسية للتعبير عن ذاتها."[2]. وهو تعريف يقتصر على جزء من المفهوم العام للديمقراطية دون الإلمام بكل مبادئها وأسسها. وعرفها "ليوناردو وولف": "بأنها الفكرة القائلة بأن أية حكومة، إنما تقوم بغرض السهر على مصلحة مواطنين أحرار ومتساوين اتحدوا سياسيا من أجل تحقيق هدف عام وهو سعادة الفرد والمجتمع."[3] وهنا أيضا نجد المفكر ركز في تعريفه على الهدف العام للديمقراطية دون التطرق إلى أساليب ممارسة النظام الديمقراطي فهو تعريف وصفي، ويندرج أيضا تعريف " Robert Dahl" "روبارت دال" تحت هذا التصنيف، فهو يرى أن الديمقراطية هي: "نظام حكم الكثرة، لذلك فإن الممارسة الديمقراطية ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي من أجل الوصول إلى حكم الشعب."[4].

ويقترن مفهوم الديمقراطية، بشكل النظام السياسي القائم، وبالتالي فهي شكل من أشكال الحكم، من حيث مصدر السلطة، وأهداف الحكومة وإجراءات تكوينها.[5]

وقد عرف" S. Huntington " "هانتنجتون" الديمقراطية بأنها: "ذلك النموذج في الحكم الذي يحدد فيه القادة بناء على اختيار حر عبر الانتخابات"[6]، وهي نفس الفكرة التي أقرها "Joseph Schumpeter" "شومبيتر "، حيث عرف الديمقراطية: "النهج الديمقراطي، هو اتخاذ التدابير المؤسساتية، من أجل التوصل إلى القرارات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار، عن طريق التنافس على الأصوات"[7]. هذان التعريفان يركزان على تحديد أهم سمات وخصائص الديمقراطية التي تميزها عن النظم السياسية الأخرى.

من خلال التعاريف السابقة للديمقراطية يتضح أن هناك ثلاثة تيارات فكرية:

1. التيار القيمي: يركز في تعريفه للديمقراطية على المعنى الحرفي للمصطلح أي هي حكومة الشعب.
2. التيار الوصفي: يركز على الجوانب الوصفية للديمقراطية باعتبارها نظاما يعتمد على وجود أحزاب سياسية متنافسة وداخل هذه الأحزاب تحترم الأغلبية الحاكمة حقوق الأقليات.

---

[1]- المرجع نفسه. نفس الصفحة 20.

[2]- خالد عليوى، **الديمقراطية في الفكر القومي المعاصر**، جامعة بغداد، بغداد، 2000.ص07.

[3]- المرجع نفسه. ص08.

[4]- المرجع نفسه.نفس الصفحة 08.

[5]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, University of Oklahoma press .London, 1993. p64.

[6] - Ibid. p p 64-65.

[7]-Joseph Shumpeter, **Capitalisme, socialisme et démocratie**, traduit par Gael Fain, Editions payok, Paris, 1990. P131.

3. التيار التصنيفي: يركز على تحديد أهم سمات وخصائص الديمقراطية التي تميزها عن النظم السياسية الأخرى.[1]

أما عن مفهوم الديمقراطية عند العرب، فهناك أيضا اختلافات كثيرة في نظرة المفكرين إليه، التي كانت منبعثة ومتولدة من منطلقاتهم القيمية والعقائدية، فحاولوا استجلاء منهج الغرب في الحكم وتأصيله من منظور إسلامي، على أساس مبدأ الشورى في الإسلام. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية في مقاربة العرب لمفهوم الديمقراطية وهي:

- تيار يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا ويرى أنها متناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية.
- تيار ينظر إلى الديمقراطية نظرة إيجابية كنظام أو كفكر، ويسعون إلى التفاعل مع الأوضاع المحيطة.
- تيار لا يرفض الديمقراطية كنظام حكم إلا إذا أخضعت إلى مجموعة من التعديلات والتجديدات التي تتماشى وفق الفكر الإسلامي.[2]

لم تتخذ الديمقراطية في مسارها الطويل شكلا واحدا ثابتا لا يتغير باستثناء المبادئ التي تقوم عليها كالحرية والعدل والمساواة، بل اتخذت صيغ مختلفة وهي الصيغ التي اختارها أفراد المجتمع، ولا يفترض أن توضع في إطار جامع مانع، بل يجب أن تكون موضوعا حيا قابلا للتطوير وفقا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن صيغة هذه الديمقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك، وإنما هي إطار يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم. ونتيجة لعدم تماثل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب لم تفرض أية صيغة ديمقراطية نفسها بقوتها أو جاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت، وعلى امتداد ما هو معروف من التاريخ الإنساني، رغم رغبة الإنسان الدائمة في تحقيق الحياة الديمقراطية، وإنما بقيت في الزمن الواحد وفي مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جدا تسير بموجبها شعوب العالم[3].

كذلك، أثار مفهوم التحول الديمقراطي جدلا واسعا وخلافا كبيرا حول تحديده والاتفاق حول تعريف موحد له، لما يتميز به من مرونة، ونشأته في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، حيث ينظر إلى إجراء الانتخابات الديمقراطية على أنها بداية التحول الديمقراطي، وفي هذا السياق ذهبت مؤسسة "كارتر" في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف التحول الديمقراطي على أنه إجراء الانتخابات الحرة، الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب. هذه الانتخابات تقدم العلامات الأولى للتحول الديمقراطي، وفي بعض الحالات تكون هي الخطوة الأولى في خلق ديمقراطية جديدة. إلا أن إجراء الانتخابات لا يمكن أخذه في حد ذاته للاستدلال على التحول الديمقراطي، ففي بعض الحالات، استخدمت الانتخابات من أجل الحفاظ على النظم غير الديمقراطية، مثل النظام السوفياتي والدكتاتوريات المشخصنة. كذلك، فإن جنوح المجتمع الدولي، في محاولته تعزيز التحول الديمقراطي إلى الضغط بالمساعدات، قد أدى بالتيارات السلطوية إلى إجراء انتخابات عامة للحصول على المعونة الأجنبية، والتفافا على الاستحقاق الديمقراطي بمعناه الحقيقي[4].

---

[1]- المرجع نفسه. ص91.

[2]- ديندار شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، الطبعة الأولى، دار الزمان للطباعة والنشر، دمشق، 2009. ص61.

[3]- زاكي حنوش، "حقوق الانسان العربي وترسيخ الديمقراطية والحرية السياسية"، **مجلة دراسات عربية**، لعدد 5، أفريل،1997. ص08.

[4]- Jean Grugel, **Democratization : A Critical Introduction**, Palsgrave, USA, 2002. p-p 71-72.

في هذا السياق، يقول "جون جروجل": "تم فهم التحول الديمقراطي على طول خط متدرج من موقف أضيق إلى موقف أوسع، وحسب التعريف الأضيق ينظر إلى التحول الديمقراطي على أنه الإجراء المنتظم للانتخابات النزيهة وتطبيق المعايير الأساسية التي تجعل هذه الانتخابات النزيهة ممكنة مثل: التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، ونظام الاقتراع العام... بينما يشمل التعريف الأوسع، إضافة إلى تلك العناصر، وتوفير واحترام حقوق فردية ليبرالية (حرية الاجتماع، الحرية الدينية، صحافة حرة، حرية التقدم للمناصب العامة،... إلخ) وخلق نظام متعدد القوى[1].

هذا ويضيف اتجاه آخر، في إطار تعريف التحول الديمقراطي، عنصر عدم اضطرار سلطات الدولة الثلاثة إلى مشاركة أجهزة أخرى مثل الجيش في سلطتها. ومن رواد هذا الاتجاه "لينز" و"ستيبان" حيث اعتبرا أن التحول الديمقراطي يصبح كاملا عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول الاجراءات السياسية لإنتاج حكومة منتخبة، عندما تصل الحكومة إلى السلطة عبر تصويت حر وشعبي، وعندما تكون لها سلطة وضع السياسات الجديدة، وعندما تصبح السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية المنشأة وفقا للديمقراطية الجديدة غير مضطرة إلى اقتسام سلطتها مع هيئات أخرى[2].

فنجد "صامويل هانتنجتون"، يعرف التحول الديمقراطي بأنه: "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[3]، كما يعرفه على أنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية، في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول.[4]

ويعرف "روستو" التحول الديمقراطي بأنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفق للطرف المتغير في هذا الصراع.[5]

ويعرف "فيليب شميتر" عملية التحول الديمقراطي، بأنها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا، أو جماعات، أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديموقراطي مستقر[6].

فالأسلوب الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين، وطبقا لذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى

---

[1]- Ibid. p-p 04-05.

[2]- Juan J.Linz & Alfred Stepan, **Problems of democratic transition and consolidation : South Europe, South America and post-Communist Europe**, The John Hopkins university Press, USA, 1996. P74.

[3]- Samuel Huntington, op, cit. P121.

[4]- Ibid, p124.

[5]– بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2004. ص29.

[6] -O'Donnel and Shmmiter, Transitions from authoritarian rule : **tentative conclusions about uncertain democracies**, The John Hopkins university Press, 1986.

تضمين أو إعادة تضمين ممارسة التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وكذلك قيمية وفكرية فضلا عن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة.[1]

أما عند المفكرين العرب، فنجد تعريف "علي خليفة الكواري" للتحول الديمقراطي بأنه عملية مستمرة، تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، فإن التحول هو سيرورة ذات اتجاه اصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي[2].

ويقدم "محمد نصر مهنا" تعريفا للتحول الديمقراطي، فيقول إنه مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي[3].

أما "بلقيس أحمد منصور" فترى أن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية[4].

ويقصد بالتحول الديمقراطي عند كل من "سليم محمد السيد" و"عابدين السيد صدقي":" تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور"[5].

وتشير تلك العملية عند "علي الدين هلال" إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الحياة السياسية ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، حيث تحل قيم التغير والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية، وتحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات والوصول إلى الحلول الوسط[6].

---

[1]– مصطفى كامل السيد، "تحول ديمقراطي بطيء"، **الديمقراطية**، العدد الثاني، ربيع 2001. ص146.

[2]– علي خليفة الكواري وآخرون، المرجع السابق. ص275.

[3] – محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.ص442.

[4]– بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص28.

[5]– سليم محمد السيد وعابدين السيد صدقي، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، مركز الدراسات الآسياوية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1999. ص ص 01-02.

[6]– علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر (1803–1997)**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1997. ص285.

في الحقيقة لا يكتفي التحول الديمقراطي ببعض الاصلاحات السياسية التي قد تشهدها بعض الدول التي لا تعني في الغالب سوى تطورا ديمقراطيا، لكون التحول الحقيقي يمتد في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري "لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي"[1]، كما تفرض عملية التحول "تجاوز الحدود الضيقة لكل من الفردية والجماعية، كما تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر اتساعا من محاسبة النخبة، إضافة إلى صياغة آلية لعملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي"[2].

وهو ما يجعل منها عملية صعبة وجد معقدة، ليس لكونها تقتضي التعايش بين جميع مؤسسات وذهنيات وسلوكيات النظام القديم والحديث التي قد تعرضها إلى هزات وانتكاسات من شأنها العصف بعملية التحول الديمقراطي برمتها، وإنما لكون عملية الرسوخ والتجدد الديمقراطي تتطلب تطورا مستمرا في المجتمع، بحيث تبدأ في مرحلتها الابتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى ثم تحاول في مرحلتها الانتقالية إرساء أسس الديمقراطيات الحديثة وصولا إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي النهائية، أين يتجسد القبول بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ويسود الاقتناع التام بين السلطة والمعارضة بعدم وجود بديل عن التحول.[3]

2 - التحول الديمقراطي والتحدي النظري لحقل السياسة المقارنة.

فرضت التغيرات التي عرفتها الأنظمة السياسية للعديد من دول العالم بالانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية تحديات عديدة على مناهج و مقتربات و أدوات التحليل و المفاهيم والنماذج النظرية في حقل السياسة المقارنة أو النظم السياسية المقارنة، ذلك أن تجارب الاصلاح السياسي التي شملت جنوب أوروبا أولا ثم أمريكا اللاتينية إلى شرق أوروبا و جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا الاتحادية، فآسيا و أفريقيا ، التي شكلت ما أضحى يعرف بظاهرة عولمة الديمقراطية (Globalisation of Democracy) أو الثورة الديمقراطية العالمية أو كما سماها "صامويل هانتنجتون" ب: الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي (The Third Wave Of Democratization)[4]. التي بدأت بنهاية الديكتاتورية في البرتغال سنة 1974 واليونان سنة 1974، إسبانيا 1975، هذا في أوروبا، أما في آسيا نجد: الهند سنة 1977، الفلبين 1986، كوريا 1987، تايوان 1988، باكستان 1988، وفي أمريكا اللاتينية نجد: الإكوادور 1977، البيرو 1978، بوليفيا 1982، الأرجنتين 1983، الأرغواي 1984، البرازيل 1974....)[5].

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في العالم العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.ص136.

[2]- هدى ميتكيس، **التجارب الآسياوية في الإصلاح السياسي**. من الرابط: (12-11-2015).
http://www.arabrenwal.info/كتاب_الموقع/10597_التجارب_الآسيوية_في_الإصلاح_السياسي/html.

[3]- علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية: قراءة أولية"، في **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، المرجع السابق. ص37.

[4] - Samuel Huntington , op, cit. P18.

[5] -Ibid p81.

في نفس الاتجاه شهد العالم الشيوعي أواخر الثمانينات موجة نحو أنظمة سياسية تعددية، حدث ذلك في هنغاريا 1988 وعرفت سنة 1990 إجراء انتخابات تعددية في العديد من دول أوروبا الشرقية، جمهوريات: البلطيق، بولونيا، رومانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية.[1]

أما عن أفريقيا والبلدان العربية، فقد شهدت عدة دول خلال سنوات الثمانينات والتسعينات تحولات ديمقراطية كالجزائر، تونس، مصر، الأردن، السنغال، جنوب إفريقيا ... إلخ.

هذه التطورات خلقت تحديا نظريا جديا لحقل السياسة المقارنة الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية عن تقديم تفسير منهاجي ونظري لهذه التحولات، ويمكن تلمس وتتبع هذا التحدي من خلال تبيان السمات الرئيسية لعمليات التغير السياسي العالمي تجاه الديمقراطية وما وضعته من عقبات أمام علماء السياسة المقارنة في محاولتهم مواجهة الاضطراب النظري الذي نجم عن هذه العمليات:

1 -في حين كانت النظرية المقارنة ما تزال تنطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإن الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات عبرت في الواقع عن ظاهرة دولية، سواء من حيث مدى انتشار التحولات أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي المؤثرات الخارجية.[2]

2 -إن مجموعة الظروف والأبنية الاجتماعية والاقتصادية وأنماط علاقة الدولة بالمجتمع، ومسارات الانتقال والتقاليد التاريخية المتفاعلة مع التحولات الحديثة إلى الديمقراطية السياسية، بينت عدم صدقية النظرية القديمة وزادت من تعقيد محاولات التركيب والتعميم.[3]

3 -حلت الديمقراطية السياسية، محل السلطوية في ظروف انهيار اقتصادي حاد وأزمة اقتصادية عانت منها النظم التسلطية سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية[4].

شكلت هذه التغيرات تحديا نظريا سواء في مواجهة تقاليد التحليل المتعارف عليها أو إزاء أنماط التفكير بشأن الديمقراطية السياسية، فقد وضعت تقاليد التحليل حدودا رئيسية على النظرية المقارنة في مجال دراسة شاملة للحقائق الدولية الجديدة، و قد يعزى إلى أن حقل السياسات المقارنة تعود على إقامة حدود فاصلة بينه و بين حقل السياسات الدولية[5]، وهذا ما أدى بعالم السياسات المقارنة إلى تضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة الوطنية و نادرا ما كان يسعى

[1]- Ibid p83.

[2]- أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث "، تحرير علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1992. ص258.

[3]- المرجع نفسه. نفس الصفحة 258.

[4]- المرجع نفسه. ص259

[5]- JORGEN MOLLER AND SVEND-ERIK SKARNING, Democracy And Democratization In Comparative Perspective : Conceptions, Conjunctures, Causes And Consequences, First published, Routledge, LONDON, 2013. P85.

إلى تطوير مقارنات أو تعميمات تدخل المتغيرات الدولية في التحليل. وهو ما لم يعد ملائما في عصر التحولات العالمية الكبرى التي عكستها ما يسمى بـ: "ظاهرة العولمة" في أبعادها المختلفة[1]، والتي حملت ظواهر قللت إلى حد كبير من قدرة الدولة على الأداء بمعزل عن النظام الدولي.

فقد فرض بروز ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على المستوى الداخلي للدول من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى، ظهور تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى تكييف الأبحاث مع هذا الواقع المتغير بتسارع كبير حيث أن ظاهرة تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل عبر القومي أو العولمة (Globalization)، كما فرض على الدول النامية بما فيها الدول العربية ضغوطا جديدة تتطلب استجابات استراتيجية وإجراءات دولتية (Etatic) مغايرة لظروف الحرب الباردة.

تجلى ذلك في العديد من الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، أدت إلى تراجع وإلغاء أيديولوجيات وأفكار بعد فترة انتعاش. في المقابل كرست نجاح أيدولوجيات معينة ومنه تجسيد نمط حكم معين ألا وهو الديمقراطية الليبيرالية، والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في هذه الفترة. كل ذلك تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول. الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط داخلية رافضة للنظام التسلطي بسبب أوضاع اجتماعية، وضغوط خارجية تدعو إلى الربط بين الإصلاحات الديمقراطية ومساعدات التنمية وإصلاحات على مستوى السياسات والمؤسسات تحت مسمى مقاربة الدمقرطة.

ثانيا: الأوضاع السياسية العربية وعملية التحول الديمقراطي.

بعد الحرب العالمية الثانية ورثت حكومات الاستقلال للبلاد العربية عن الاستعمار الأوروبي، وأقامت سلطات مختلفة البنى والأشكال، فكانت قبلية ودينية (السعودية ودول الخليج)، وملكية ليبيرالية (المغرب والأردن)، وقومية اشتراكية (سوريا، العراق، مصر، الجزائر، تونس، ليبيا)، وديمقراطية توافقية طائفية (لبنان)[2].

أخذت هذه الحكومات على عاتقها أن تجعل من الاستقلال حقيقة واقعة، وكان هذا يتطلب سد الفراغ الذي خلفه الاستعمار وراءه والعمل على عملية تنموية شاملة على كافة الميادين. وكانت هذه الحكومات (وكلها غير ديمقراطية) والمعارضات التي تشكلت فيما بعد منقسمة في الانتماء إلى قطبي الحرب الباردة: أمريكا والاتحاد السوفياتي، فكانت المشاريع القومية

[1]-Ibid. p86.

[2]- محمود جميل الجندي، **الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسألة ديمقراطية**، من الرابط: (08-04-2015):

- http :ar.scribd.com/mobile/document/331573689/الربيع العربي-وإشكالية-التحول-الديمقراطي.

والاشتراكية تنتمي للاتحاد السوفياتي، والمشاريع الليبيرالية والإسلامية تنتمي إلى أمريكا[1]، وكان الصراع داخل الدولة العربية عنيفا حيث يسعى كل طرف من خلاله لإلغاء الآخر.

ومن أبرز الأزمات التي واجهت الوطن العربي إشكاليات التحول الديمقراطي لما تميزت به من غموض للديمقراطية كقيمة عليا في منظومة القيم التي يبحثها الفكر السياسي العربي كما أن الثقافة العربية لم تفلح في تحويل فكر السلطة من فكرة أحادية المضمون إلى فكرة ثنائية الأطراف، وبالتالي فإن المكون الثقافي العربي ينزع إلى السلطوية ورفض النقد. وعدم قبول الحوار، ومن ضمن هذه المعوقات أيضا أزمة الشرعية في الوطن العربي، وعامل السيطرة الاستعمارية[2]. كما أن العجز الاقتصادي أو الفشل بإدارة الاقتصاد مثل عائقا كبيرا نحو تحقيق الديمقراطية في هذه البلدان. حيث فشلت هذه الأخيرة في إقامة اقتصاديات قوية مستقلة، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما تؤكده كل تقارير التنمية العربية التي تشير إلى عجز في نسبة النمو. وتفاقم المديونية الخارجية، والمشاكل الناتجة عن الفقر والبطالة، تردي المستوى الصحي، اتساع الأمية[3]، مما جعل هذه الأنظمة تلجأ إلى المؤسسات النقدية الدولية كي تبحث عن حل لأزماتها، سواء عن طريق تقديم المساعدات أو البرامج الاصلاحية المختلفة.

كما أن انغلاق المؤسسات السياسية على التنافس السياسي الحقيقي داخل هذه البلدان زاد في تعقد الأوضاع، حيث أن هذه المؤسسات لا تعكس تمثيلا شعبيا حرا وصحيحا، وبغياب المؤسسات الضامنة للمصلحة العامة التي تصونها النظم الديمقراطية، فقد نتج عن هذا الانفتاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية تقاطع مصالح بين طبقة السياسيين الحاكمة (أو بعضها) ورجال الأعمال الكبار (أو بعضهم) ترافق معه ارتفاع مستويات الفساد. حيث أنه في عام 2009 صنف مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية العالمية (Transparency international organisation) معظم البلدان العربية في النصف الأسفل لهذا المؤشر.[4]

وارتبطت الأزمة السياسية في الوطن العربي بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها وتفاقم أزمة الدولة التي تسببت دون شك في الميل العميق نحو التسلط والاستبداد في مصدريه البنيوي والتاريخي معا، مما ولد تحول مسار الدولة في اتجاه الانحرافات في وظائفها والانخراط في هياكلها والقطيعة التي تشهدها جل الأقطار العربية بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع وأفراده، وإذا كانت أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية[5]، إلا أن الجانب السياسي في هذه الأزمة يبدو هو الأكثر حدة وقسوة بالنظر إلى الحياة اليومية للمواطن في البلاد العربية.

---

[1]- HAOUES SENIGUER, "Les pays Arabes entre Autoritarisme et Démocratisation "Contrôlée"", **Annales de philosophie et des sciences humaines**, N°23, t1, 2007. P179.

[2]- Ibid. p182.

[3]- محمود جميل الجندي، المرجع السابق.

[4]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011. ص16.

[5]- المرجع نفسه، ص17.

يسجل العالم العربي انخفاضا في معظم مؤشرات الحوكمة الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، من حيث حرية التعبير والمساءلة، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأسوء في العالم، وحتى في مرتبة أدنى من دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ومن حيث مؤشرات أخرى كالاستقرار السياسي (Political Stability) ومكافحة الفساد (Anti-corruption)، سيادة القانون (The rule of Law) وفاعلية الحكومة (Government effectiveness)، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الثانية الأسوء في العالم، بعد دول جنوب الصحراء في أفريقيا حسب تقرير البنك الدولي[1]. هذه التصنيفات تشير إلى وجود نمط خطير يتطلب درسا وتفسيرا. حيث أدت هذه التراكمات إلى الانتفاضات الشعبية منذ جانفي 2011 في العديد من الدول العربية.

شهدت المجتمعات العربية وما تزال تشهد حراكا سياسيا شاملا، بسبب حالة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشديد والمتصاعد الذي عرفته هذه المجتمعات على مدار السنوات العشر السابقة. فاندلعت الشرارة الأولى لهذه الثورات في تونس، ثم لم تلبث أن امتدت إلى مصر، ثم تبعتها اليمن وليبيا ثم سوريا، وانتشرت في نفس الوقت موجات من الاحتجاج الاجتماعي–السياسي في كل من العراق والمغرب والجزائر وموريتانيا والبحرين وغيرها[2]. وأيا ما كانت الاختلافات بين هذه الثورات والاحتجاجات، فإن القاسم المشترك بينها هو المطالبة بالديمقراطية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أنتجت ثورات الربيع العربي واقعا جديدا، جعلت المجتمعات تواجه مرحلة انتقالية تشوبها تحديات عدة:

- تحدي إدارة المرحلة الانتقالية يمثل قمة التحديات بسبب انفراط قواعد الحياة العامة ونظم الأمن السابقة، وحاجتها لإعادة البناء على عجل بوصفها الضامن لانتقال سلمي للسلطة نحو مرحلته الديمقراطية والحرية في البلاد. وتشكل الفجوة بين التوقعات والإنجازات تحديا آخر.[3]

- التناقضات التي تعصف بالقوى الفاعلة في حركة التغيير.

- التزامن بين معضلتي إعادة بناء الدولة الوطنية وتحقيق التحول الديمقراطي: فهناك مشكلات ترتبط بالتكوين السوسيولوجي للمجتمعات العربية، فالثورات والانتفاضات في هذه الدول أنعشت الولاءات الأولية (القبلية والطائفية والعرقية والدينية والجهوية)[4]، وهو أمر له تأثيراته على مفهوم وكيان الدولة الوطنية في هذه البلدان.

- معوقات ترتبط بالبنية الفكرية–السياسية لمجتمعات هذه الأقطار من هذه المعوقات وهي انحسار الفكر الليبيرالي الديمقراطي في هذه البلدان وضعف الوعي السياسي وهو ما يصعب فهم لغة الخطاب السياسي المتداول، وأسلوب التفكير الشمولي

---

[1]– دانيال كوفمان وآخرون، **مسائل الحوكمة: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008**. تقرير تقني رقم: 4978، واشنطن البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنموية. 2009.

[2]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، المرجع السابق. ص18.

[3]– المرجع نفسه. ص19.

[4]– أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2012–2013**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2013. ص140.

لدى أطراف المشهد السياسي العربي[1]. أي أن الواقع الحالي متأزم بجملة من الإشكاليات الفكرية والسياسية والقيمية والدستورية التي انفجرت مرة واحدة مما يجعلنا في حالة من التفكير وإعادة البناء.

- ثورات الربيع العربي لم تفلح في استئصال جذور الأنظمة السابقة وإن أسقطت عددا من رؤوسها وفي تطهيرها من رمز الفساد والتسلط، فهذه العناصر تشكل "جيوب مقاومة" مازال خطرها قائما وتجعل مسار التغيير صعبا وبطيئا كما أن الحشد والحشد المضاد أعاق مرحلة التحول إلى الديمقراطية.

- الوضع الاقتصادي المتهالك وضعف وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها في جميع دول الربيع العربي، مما يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة، كما أن أسلحة القوى والمليشيات التي ارتبطت بفترة المواجهة والحرب، تشكل أيضا تحديا أمام عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، وتقتضي الضرورة إلى نزعها ووضع حد لمظاهر التسلح في المجتمع.[2]

ثالثا: أولويات اتجاهات البحث في مجال التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

هذه التحديات والأوضاع المختلفة والصعبة التي تمر بها المنطقة العربية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، تفرض نفسها كأجندات وأولويات بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية المختلفة تماشيا وتزامنا مع ما شهده الحقل العلمي والنظري لدراسة النظم السياسية المقارنة من تطورات فكرية ومنهجية ملحوظة.

في الحقيقة، إن دراسة النظم السياسية العربية تأثرت بالتطورات والتحولات الكبرى التي جرت على الصعيدين الاقليمي والدولي، والتي كانت لهما تأثيراتهما المباشرة وغير المباشرة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي كل ذلك وغيره أسهم في صياغة الأجندات البحثية للعديد من مراكز البحوث والدراسات العربية والأجنبية المعنية بالشؤون العربية، كما أثر في اهتمامات الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية.

كما أن حدوث تطور ملحوظ في البنية المعرفية لحقل السياسة المقارنة من حيث المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية والأدوات البحثية، قد مكن الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية من الاستفادة من بعض الإسهامات الجديدة في هذا الحقل وتوظيفها في فهم وتحليل ديناميات الحياة السياسية في الوطن العربي.[3]

حيث جرى في السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي التركيز على دراسة أسباب رسوخ وتجذر الاستبداد والتسلطية في الحياة السياسية العربية، الأمر الذي أدى إلى غياب الديمقراطية في الوطن العربي، ومع تزايد حالات الانتقال إلى التعددية السياسية في الدول العربية منذ النصف الثاني من الثمانينيات، اهتمت أدبيات عديدة برصد وتحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها وآلياتها وتقويم مخرجاتها، وفي أواخر التسعينيات أصبح في الحكم المؤكد أن عمليات الانتقال إلى

---

[1]- المرجع نفسه. ص142.

[2]- عبد الجبار أحمد عبد الله، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، مكتبة الطليعة العلمية، عمان،2013. ص54.

[3]- هدى متكيس، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، اللجنة العلمي للعلوم السياسية والإدارة العامة، القاهرة، 1999. ص79.

التعددية السياسية لم تسفر عن تحول ديمقراطي حقيقي في أي من البلدان العربية، بل حدثت حالة من الانتكاس والتراجع في العديد من الحالات، الأمر الذي جعل المنطقة العربية أقل مناطق العالم من حيث درجة التحول الديمقراطي[1]. إزاء هذا الوضع تزايد الاهتمام الأكاديمي برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وسبل تفعيل وتعزيز هذه العملية، باعتبار أن الديمقراطية أحد المتطلبات الضرورية لتمكين الوطن العربي من الخروج من حالة العجز والتردي التي يعانيها منذ عقود.

ومنه على الباحثين في البلدان العربية استخدام وسائل الاقتباس والتجديد الفكري، وليس بحث أسباب التحول إلى الديمقراطية فقط، أي البحث عن الأسباب المجدية لاقتباس الديمقراطية والحفاظ عليها.

تأسيسا على ذلك (كل هذه الظروف والأوضاع...) يجب دراسة التحول الديمقراطي وذلك من خلال التركيز على مواضيع ثلاثة بحاجة إلى عناية جدية ودقيقة عند معالجة الملفات والموضوعات المتعلقة بالديمقراطية في الدول العربية، وذلك من خلال التركيز على النقاط أو العناصر التالية:

1. العناصر المفاهيمية:

وتتعلق بعملية النقل الميكانيكي لمفهوم الديمقراطية الليبرالية دون استيعاب للمفهوم ودلالاته المتعددة. فمن الناحية النظرية يمكن القول إن معظم الدول العربية قد أخذت بتشريعات دستورية وقانونية متقدمة بما يحقق لها التماثل الحضاري مع النموذج الديمقراطي في المجتمعات الغربية المتقدمة. أما من حيث الممارسة فإن الهوة تبدو عميقة بين التشريع والممارسة، إذ أن انتقال المجتمعات الغربية إلى مرحلة الحداثة والعصرنة كان نتاج جهد فكري وعلمي كبير فقد استطاع رواد عصر التنوير –بدءا من لوك، روسو، هوبز، سميث ...–إحداث ثورة فكرية معرفية شاملة ضد الكنيسة والإقطاعية، تجلت بظهور نظرية العقد الاجتماعي وانطلاق الثورة الصناعية وبالتالي الانتقال من حالة الطبيعة والسلطة الإلهية المطلقة إلى حالة المجتمع القائم على التعاقد بين أفراده وبموجب نظرية العقد الاجتماعي انتفت السلطة الفردية[2]. وبالتالي فإن عملية الدمقرطة للمجتمعات الغربية استمرت لعدة قرون وتمت في إطار عملية التحديث الشامل والواعي للواقع المجتمعي ببناه الفوقية والتحتية. وصولا إلى ظهور المجتمعات الليبرالية الحديثة أو ما يسمى بالمجتمع المدني الحديث (Civil Societey) بديناميته القائمة على التعددية والتنوع في إطار الوحدة.[3] وبالتالي فإن التأسيس الثقافي لمفهوم الديمقراطية في الفكر الاجتماعي والسياسي العربي هو ضرورة ومن أهم الأولويات للإصلاح الديمقراطي.

2. العناصر الحضارية:

[1]– أحمد ثابت، المرجع السابق. ص259.

[2]- JORGEN MOLLER And SVEND-ERIK SKARNING, op, cit. p104.

[3]- Ibid. p105.

إن قضية غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في المجتمعات العربية هي نتاج التحول التاريخي المتمثل بتقدم الغرب وتخلف الشرق، وشكلت وسائل ضغط واستمرار السيطرة على نظمها السياسية وثرواتها الطبيعية وفق آليات العولمة في إطار النظام العالمي الجديد الذي تشكل عقب سقوط جدار برلين واختلال التوازن الدولي بفعل التحالف الذي تشكل من الولايات المتحدة الأمريكية والنخب المحلية الحاكمة في معظم الدول العربية بتوظيف مباشر للمال العربي وللنزعة العقائدية لمواجهة المد الشيوعي في العالم.[1]

ومع تطور الأحداث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة مباشرة مع الحركات الإسلامية وهو ما عجل بعودة المناداة بالديمقراطية في الشرق الأوسط من جديد من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير ثم تعديلها بفعل الضغوطات الأوروبية[2]. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن جدية الدول المتقدمة في إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط بما فيها في البلدان المغاربية.

3. العناصر البنيوية:

إن طبيعة النخب السياسية الحاكمة في المجتمعات النامية التي تكرس ثقافة الهيمنة والخضوع والاستبداد على مجتمعاتها والتبعية للداخل والخارج وما يتبع ذلك من اختزال لكافة مكونات وقدرات المجتمع في شخص الحاكم وهو مؤشر على غياب البعد المؤسسي وبالتالي فإن كل محاولات التفكير في توطين مفهوم الديمقراطية تصطدم مباشرة بظاهرة الشخصنة حيث يصور الحاكم وجوده على أنه ضرورة للأمة.[3]

ويمكن تفسير ذلك باستمرار هيمنة القوى السياسية والاجتماعية التقليدية المضادة للديمقراطية حتى في ظل التوجهات المعلنة حيث يكاد لا يخلو خطاب سياسي عربي من استخدام مفردات الديمقراطية والإشادة بها بصورة صريحة أو ضمنية ويصعب الحصول على ما يشير إلى المجاهرة برفض الديمقراطية علنا.

أما من حيث التطبيق فإن كل السلوكيات تشير إلى أن الديمقراطية ليست آلية للأنظمة السياسية للخروج بالمجتمعات العربية من الحالة التقليدية والتخلف إلى التقدم والمعاصرة، وهذا ما جعل المواطن العربي يفقد الثقة بقدرته على التغيير، بل لا يدرك أهمية حقوقه السياسية وربما لا يحس بالحاجة إليها بفعل سياسة التجهيل التي تمارس عليه.[4]

إن عملية الإصلاح الديمقراطي للأنظمة السياسية العربية من الداخل ينبغي أن تتجاوز عملية التجميل للتشريعات بصيغ ليبيرالية، ومن ثم إيجاد مؤسسات ديمقراطية شكلية ومجتمع تصويتي إلى إحلال ثقافة الديمقراطية في بنية الواقع المجتمعي والارتقاء

---

[1]- المرجع نفسه. نفس الصفحة 259.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004. ص24.

[3]- محمد غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013. ص17.

[4]- المرجع نفسه. ص18.

بوعي الفرد ليصبح قادرا على التمييز بين حقوقه وواجباته والتزاماته والممارسة الواعية لها، في إطار الحرية الفردية التي تبدأ وتنتهي إليها الديمقراطية وما يتبع ذلك من لبرلة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.[1]

خاتمة:

ومنه يمكن القول، إن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية يجب أن لا تكون مدعاة إلى اليأس وإنما إلى المزيد من البحث حول أسباب تراجع العرب عما بلغته دول أخرى، ويجب أن تتصدر قضية التحول الديمقراطي أولويات الأجندات البحثية في حقل السياسة المقارنة للنظم السياسية العربية لسنوات قادمة، فالكثير من القضايا الأساسية والفرعية المرتبطة به لم يتم دراستها وإزالة الغموض عنها بعد. كما أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. فالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من البحث والتقصي فيها حتى يتمكن الباحث العربي من الاسهام في بناء نظام سياسي ناضج.

فمن خلال التحليل العلمي السياسي لأهم القضايا التي تواجه المنطقة، يمكننا طرح موضوع التحول الديمقراطي من بين أهم مواضيع ومجالات البحث في العلوم السياسية والتي يتوجب على الجامعات ومراكز البحث والدراسات في البلدان العربية أخذها بعين الاعتبار وعلى محمل من الجد من أجل البحث فيها، دراستها وتحليلها والمضي أماما بمجال البحث في العلوم السياسية، ومن ثم إمكانية التوصل إلى نتائج علمية دقيقة يمكن من خلالها اقتراح الحلول، السياسات والاستراتيجيات اللازمة التي يتوجب على صانعي القرار في البلاد العربية تبنيها من أجل مواجهة هذه التحديات، وهذا لن يكون ممكنا إلا في إطار ربط مراكز البحوث والدراسات في البلاد العربية بمراكز صنع القرار حتى تكون سياسة الدول العربية أكثر علمية، منطقية وأكثر دقة.

قائمة المراجع:

الكواري ، ع. خ. (2009). *لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

فتحي ، ش.، & عبد الله، إ. (2005). *الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية* (الطبعة الأولى). عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

عليوى، خ. (2000). *الديمقراطية في الفكر القومي المعاصر*. بغداد: جامعة بغداد.

أحمد منصور، ب. (2004). *الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية* (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة مدبولي.

نصر مهنا، م. (2005). *في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

بلقزيز، ع. ا. (2000). *الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كامل السيد، م. (2001). تحول ديمقراطي بطيء. *الديمقراطية*، (2)، 0-0.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ا. ا. ل. و. ا. (2011). *الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية* (ص 0-0). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[1]- المرجع نفسه. نفس الصفحة 18.

كوفمان ، د.، & وآخرون، و. (2009). *مسائل الحوكمة: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008* (عدد 4978؛ ص 0-0). واشنطن: البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنموية.

حنوش، ز. (1997). حقوق الانسان العربي وترسيخ الديمقراطية والحرية السياسية. *مجلة دراسات عربية*، (5)، 0-0.

محمد السيد ، س.، & السيد صدقي، ع. (1997). *التحولات الديمقراطية في آسيا*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

ثابت، أ. (1992). *الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث* (الطبعة الأولى). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الدوسكي، د. ش. (2009). *التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث* (الطبعة الأولى). دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر.

رشاد القصبي، ع. ا. (2004). *الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات* (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الآداب.

SENIGUER, H. (2007). "Les pays Arabes entre Autoritarisme et Démocratisation "Contrôlée". *Annales De Philosophie Et Des Sciences Humaines*, (23), 0-0.

MOLLER , J., & SKARNING, S.-E. (2013). *Democracy And Democratization In Comparative Perspective : Conceptions, Conjunctures, Causes And Con* (First published). LONDON,: Routledge.

ميتكيس، هـ. التجارب الآسياوية في الإصلاح السياسي. استرجع في 12 نوفمبر، 2015، من http://www.arabrenwal.info/التجارب_الآسيوية_في_الإصلاح_السياسي_10597/كتاب_الموقع/html

متكيس، هـ. (1999). *اتجاهات حديثة في علم السياسة*. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

O'Donnel , S. (1986). *Transitions from authoritarian rule : tentative conclusions about uncertain democracies*. USA: The John Hopkins university Press.

Huntington, S. (1993). *The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century*. London: , university of Oklahoma press.

يوسف أحمد ، أ.، & وآخرون، و. (2013). *حال الأمة العربية 2012-2013* (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جميل الجندي، م. الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسألة ديمقراطية. استرجع في 8 أبريل، 2015، من الربيع العربي-وإشكالية-التحول-الديمقراطي http :ar.scribd.com/mobile/document/331573689/

سعيد علي البكاري، م. غ. (2013). *الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن* (الطبعة الأولى). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

J.Linz , J., & Stepan, A. (1996). *, Problems of democratic transition and consolidation : South Europe, South America and post-Communi*. USA: The John Hopkins university Press.

Grugel, J. (2002). *Democratization : A Critical Introduction*. USA: Palsgrave.

أحمد عبد الله، ع. ا. (2013). *معوقات الديمقراطية في العالم الثالث* (الطبعة الأولى). عمان: مكتبة الطليعة العلمية.

Shumpeter, J. (1990). *Capitalisme, socialisme et démocratie*. Paris: Editions payok.